

Distr.: General
17 November 2006
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة

تجدون طيه تقييم أعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة غانا في آب/أغسطس ٢٠٠٦
(انظر المرفق). وأعد هذا التقييم تحت مسؤوليتي، بعد التشاور مع أعضاء المجلس الآخرين.
وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) نانا إفاه - أبتنغ
السفير والممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة غانا (آب/أغسطس ٢٠٠٦)

١ - على الرغم من أن فترة تولي غانا رئاسة مجلس الأمن، في آب/أغسطس ٢٠٠٦، سادتها الأزمة في لبنان ودارفور في السودان، تم تناول عدة قضايا هامة أخرى مدرجة في جدول أعمال المجلس مما أفضى إلى اتخاذ قرارات هامة. واشتملت هذه الأخيرة على الأوضاع في تيمور-ليشتي، وهاييتي، وبوروندي، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، والشرق الأوسط. بما في ذلك قضية فلسطين. وأبرز جهود المجلس تمثّل في مناقشة علنية حول توطيد السلام في غرب أفريقيا، برئاسة وزير خارجية غانا، الأوزابيل نانا أكوفو - آدو؛ واعتماد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بشأن وقف الأعمال القتالية بين إسرائيل ولبنان؛ واعتماد القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) الذي يطالب حكومة السودان الموافقة على توسيع نطاق بعثة الأمم المتحدة في السودان ليشمل منطقة دارفور.

٢ - وعقد المجلس ثمانية اجتماعات رسمية وأجرى ثماني عشرة مشاورات غير رسمية. واعتمد ثمانية قرارات وثلاثة بيانات رئاسية. وأدلى الرئيس أيضا بثلاثة بيانات للصحافة باسم مجلس الأمن.

أفريقيا

بوروندي

٣ - في ٢٥ آب/أغسطس أجرى مجلس الأمن مشاورات غير رسمية بشأن بوروندي حيث أطلع الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام، السيد نور الدين ساتي، الأعضاء على الحالة في ذلك البلد وعلى إقامة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، اعتبارا من أوائل عام ٢٠٠٧، على النحو الذي أوصى به الأمين العام في إضافة لتقريره السابع بشأن عملية الأمم المتحدة في بوروندي. وأشار أعضاء المجلس إلى أن الإنشاء المقترح للمكتب في بوروندي يقوم على خطة العمل المشتركة للأمم المتحدة، التي اتفق عليها مع حكومة بوروندي في تموز/يوليه ٢٠٠٦، وأعادوا تأكيد دعمهم لجهود المبادرة الإقليمية للسلام في بوروندي وعملية التيسير التي تتولاها جنوب أفريقيا للتوسط من أجل إبرام اتفاق للسلام بين حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو/ قوات التحرير الوطنية.

٤ - وعقب الاجتماع، أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان للصحافة أعرب فيه عن جملة أمور، منها شواغل أعضاء المجلس إزاء أنباء تفيد احتمال وقوع محاولة انقلاب في بوروندي وما ترتب على ذلك من إلقاء القبض على القادة السياسيين. وشجع أعضاء المجلس حكومة بوروندي على إتباع الإجراءات القانونية الواجبة أثناء تحقيقاتها في محاولة الانقلاب المزعومة. ودعوا كذلك الحكومة وجميع الأحزاب في بوروندي إلى الحفاظ على السلم والمصالحة الوطنية وإلى تشجيع الوفاق الاجتماعي في ذلك البلد.

كوت ديفوار

٥ - في ٧ آب/أغسطس عقد المجلس اجتماعاً للنظر في الحالة في كوت ديفوار حيث أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان (S/PRST/2006/37) باسم أعضائه. وأكد المجلس التزامه بتنفيذ عملية السلام في كوت ديفوار وخارطة الطريق التي أنشأها الفريق العامل الدولي. وأكد من جديد أيضاً على دعمه الكامل لرئيس الوزراء تشارلز كونان باني، ورحّب بالمبادرات التي اتخذها وبالحوار الجاري فيما بين الرئيس لوران غباغبو ورئيس الوزراء وجميع الأطراف في كوت ديفوار. كذلك رحب المجلس ببدء عمل المحاكم المتنقلة في كافة أنحاء كوت ديفوار وبالانتهاء من المرحلة التمهيديّة لتجميع قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار، والقوات المسلحة للقوات الجديدة، وإنشاء فريق الرصد المعني ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٦ - إضافة إلى ذلك، أحاط المجلس علماً بالتوقيع على مرسوم رئاسي يسمح للجنة الانتخابية المستقلة باقتراح تعديلات فنية على قانون الانتخابات من أجل إجراء انتخابات المرحلة الانتقالية. غير أنه أبدى قلقه بشأن العراقيل التي تعترض نشر هياكل اللجنة في أنحاء البلد وإنشاء المكاتب المحلية للجنة الوطنية المعنية بالإشراف على عملية تحديد الهوية. وحث الأطراف الإفوارية على تسوية هاتين المسألتين دونما تأخير، وأكد أهمية ضمان استقلالية وحياد وسائط الإعلام في كوت ديفوار.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٧ - في ٣ آب/أغسطس أجرى المجلس مشاورات أطلعه أثناءها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان ماري غينو، على الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي أجريت في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وعقد اجتماع رسمي لاحقاً حيث أدلى الرئيس ببيان باسم المجلس (S/PRST/2006/36). وأشاد البيان بمواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية لارتفاع نسبة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم أثناء الانتخابات الحرة والتاريخية التي أجريت في ٣٠

تموز/يوليه ٢٠٠٦ وناشدهم أن يقبلوا النتائج بروح المسؤولية المدنية ذاتها، وإظهار الالتزام نفسه في الاقتراعات التالية، بغية ضمان النجاح للعملية الديمقراطية. وأعرب أيضا عن تقديره للجنة الانتخابية المستقلة لدعمها اللجنة الدولية للشخصيات البارزة برئاسة الرئيس جواكيم شيسانو، ولبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولجميع الشركاء الدوليين لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذين أسهم الدور الذي يضطلعون به إسهاما عظيما في إنجاز العملية الانتخابية وإضفاء الهدوء والتراثة عليها.

٨ - ولاحظ المجلس في البيان أن الحملة الانتخابية وعملية التصويت جرت إلى حد كبير في أجواء هادئة، وشجب الأحداث التي وقعت، خاصة في كينشاسا ومبوجي مابي وفي مويكا. وقد أيد رأي اللجنة الدولية لدعم العملية الانتخابية. وشدد المجلس على أن هذه الانتخابات ستمثل استكمال فترة طويلة من الحكم بواسطة مؤسسات انتقالية وبدء الحكم الديمقراطي، فيما ذكر أن من ستؤول إليهم قيادة البلد ينبغي أن يتحملوا المسؤولية الهامة المتمثلة في توفير أسس طويلة الأجل لإعادة السلام والاستقرار، وتحقيق المصالحة الوطنية، وإقرار سيادة القانون في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٩ - وفي ٤ آب/أغسطس أجرى أعضاء المجلس مشاورات استمعوا خلالها إلى تقرير من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، عن الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكد أعضاء المجلس من جديد دعمهم للعملية الانتخابية، وشددوا على الحاجة إلى التسامح السياسي ومشاركة كافة الأطراف وأعربوا عن تطلعهم لتلقي معلومات عن نتائج الجولة الأولى من الاقتراع في البلد.

١٠ - وأثناء المشاورات التي لم يكن من المقرر إجراؤها من قبل والتي عقدت في ٢٢ آب/أغسطس، أطلع الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، هادي العنابي، المجلس على الإعلان الرسمي في ٢٠ آب/أغسطس عن النتائج المؤقتة للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعن نشوب العنف الذي أعقبه. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الاشتباكات التي وقعت بين عناصر مسلحة في كينشاسا. وطالبوا بناء على ذلك بأن تتحلّى القيادة السياسية في الكونغو بضبط النفس وبأن تنفذ فوراً وقف إطلاق النار المتفق عليه بين قواها ومن ثم الامتناع عن أي تهديدات أو استخدام للقوة أو التخويف ضد المعارضين السياسيين ومؤيديهم. وشددوا أيضا على أنه لن يتسنى أي حل عسكري للقضايا السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وناشدوا كافة الأطراف أن تتخذ خطوات فورية لدعم العملية الديمقراطية التي كانت جارية. كذلك أهاب الأعضاء بالقيادة الكونغولية عدم السماح بتعطيل التقدم الذي أحرزه الشعب في البلد. وأعربوا عن أملهم في أن يعقد

الاجتماع المقترح بين الرئيس جوزيف كابيلا ونائب الرئيس جان - بيير بمبا في أقرب أجل ممكن لترع فتيل التوتر السياسي.

١١ - وعقب الاجتماع، أدلى الرئيس ببيان للصحافة، أشار فيه، فيما أشار إليه، إلى أن أعضاء مجلس الأمن أحاطوا علما بالإعلان الرسمي عن النتائج المؤقتة للجولة الأولى للانتخابات الرئاسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأعادوا تأكيد تقديرهم للعمل الممتاز الذي قامت به اللجنة الانتخابية المستقلة مما أتاح إجراء الانتخابات في أفضل الظروف الممكنة. وأشاد المجلس بالشعب في جمهورية الكونغو الديمقراطية لالتزامه بالعملية الديمقراطية، كما تبين من النسبة العالية للناخبين الذين أدلوا بأصواتهم، وأهابوا بالقادة السياسيين أن يحترموا الجدول الزمني للانتخابات الذي وضعته اللجنة الانتخابية المستقلة. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن تقديرهم للعمل الفعّال الذي تؤديه قوة الاتحاد الأوروبي ("يوفر") دعما لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأكدوا من جديد دعمهم للجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية وكذلك لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأدانوا أي عمل يهدد أمنهم.

فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية

١٢ - أبلغ الأمين العام مجلس الأمن، في رسالة مؤرخة ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦ ووجهها إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/624)، بأنه قام، بالتشاور مع اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، بإعادة تعيين أربعة من أعضاء فريق الخبراء المعني بذلك البلد - إبراهيم ديغين كا (السنغال، الرئيس)، وإنريكو كاريش (سويسرا، خبير مالي)، و أبلدولاي سيسوكو (مالي، خبير في الطيران)، وجان لوك غاليه (فرنسا، خبير الجمارك ومراقبة الحدود)، على النحو الذي طلبه المجلس في قراره ١٦٩٨ (٢٠٠٦). وأشار إلى أن خبيرا خامسا سيقترح عما قريب. وأبلغ الأمين العام المجلس لاحقا، في رسالة مؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/693)، أنه قد عيّن، بالتشاور مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، خبير الأسلحة ديفيد هكسفورد (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) لفترة أولية تمتد إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

١٣ - عملا بالطلب الوارد في الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ والموجهتين من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن، اجتمع مجلس

الأمن في ٢٩ آب/أغسطس واعتمد بالإجماع القرار ١٧٠٥ (٢٠٠٦) الذي قرر بموجبه، وفقا للمادة ١٢ مكررا ثالثا من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، تمديد فترة الولاية التي انتخبت لها القاضية سولومي بالونغي بوسا للعمل ضمن القضاة المخصصين للمحكمة إلى غاية ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وأذن لها بالاستمرار في أداء مهامها كقاضية في قضية بوتاري اعتبارا من ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى حين الانتهاء من القضية.

الصومال

١٤ - أثناء المشاورات غير الرسمية التي عُقدت في ١٦ آب/أغسطس، قدم الممثل الخاص للأمين العام، فرانسوا فال، معلومات مستكملة عن المباحثات في الخرطوم بين الحكومة الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية التي لم تعقد بعد الاجتماع الأولي في يوم ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وحث أعضاء المجلس الطرفين على التحلي بأقصى قدر ممكن من ضبط النفس في الصومال والمشاركة في محادثات الخرطوم. وأكد المجلس من جديد دعمه للحكومة الاتحادية الانتقالية فيما طلب من الطرفين ومن القوى الإقليمية التقيد بحظر الأمم المتحدة على توريد الأسلحة.

السودان

١٥ - أجريت مشاورات غير رسمية بشأن الحالة في دارفور، عقب تعميم تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/591) ورسائله المؤرخة ١٠ آب/أغسطس للذين شدد فيهما على تدهور الحالة في دارفور. واستنكر أعضاء المجلس تصعيد العنف منذ توقيع اتفاق سلام دارفور في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، مما أدى إلى تشريد ٢٥ ٠٠٠ شخص آخرين. إضافة إلى ذلك، فإن الهجمات المتزايدة على العاملين في مجال المساعدات الإنسانية، التي أسفرت عن حدوث عدد قياسي من الوفيات، شكلت تهديدا خطيرا لشريان الحياة المغيث للمشردين.

١٦ - وأعرب المجلس أيضا عن قلقه إزاء التأخر في تنفيذ اتفاق سلام دارفور. فعزا بعض الأعضاء ذلك إلى عدم توقيع بعض الفصائل على الاتفاق، في حين عزا آخرون بطء الوتيرة أساسا إلى الإمكانيات المحدودة لدى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، التي كان من المتوقع أن تنتهي ولايتها بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ولقيت مقترحات الأمين العام لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان صدى إيجابيا، وإن كانت غالبية أعضاء المجلس تعتقد أن ذلك لا يمكن أن يكون بديلا عن نشر بعثة قوية وكبيرة الحجم للأمم المتحدة.

١٧ - وأجرى المجلس مشاورات غير رسمية بشأن السودان أيضا في ٢٤ آب/أغسطس، حيث نظر في محنة الجنود الأطفال الذين تجندهم الفصائل المتناحرة. وأجريت مناقشة خاصة في ٢٨ آب/أغسطس بشأن خطة وضعتها حكومة السودان لإنفاذ اتفاق سلام دارفور. وشارك في الاجتماع ممثلو جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأفريقي. ولوحظ أن الخطة التي اقترحتها الحكومة السودانية ضمت عناصر من اتفاق سلام دارفور، في حين كان هناك من الأعضاء من اعتبر أنها تسعى أساسا إلى حل عسكري للصراع.

١٨ - وفي ٣١ آب/أغسطس، اعتمد المجلس القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، الذي دعا فيه إلى تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وتوسيع نطاق بعثة الأمم المتحدة في السودان لتمتد إلى دارفور، على أساس موافقة حكومة السودان. وامتنع الاتحاد الروسي والصين وقطر عن التصويت. وبموجب القرار، يتوقع أن تنشر الأمم المتحدة ١٧ ٣٠٠ من الأفراد العسكريين وعنصر مدنيا مناسبا، يشمل أفرادا من الشرطة يصل عددهم إلى ٣ ٣٠٠ في دارفور عندما تنتهي ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وذلك بموافقة حكومة السودان.

آسيا

العراق

١٩ - عقب مشاورات عُقدت في ١٠ آب/أغسطس، اعتمد المجلس القرار ١٧٠٠ (٢٠٠٦)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لفترة ١٢ شهرا.

٢٠ - ويذكر أن الأمين العام كان قد طلب في وقت سابق تمديد الولاية لأن العراق لا يزال يواجه تحديات سياسية وأمنية واقتصادية جسيمة ولا يزال في حاجة إلى دعم المجتمع الدولي.

٢١ - ومن شأن تمديد الولاية أن تتيح للبعثة مواصلة مساعدة العراق في مختلف المجالات، بما في ذلك التنمية الدستورية، وإصلاح نظامه القانوني والقضائي، وتعزيز حقوق الإنسان.

تيمور - ليشتي

٢٢ - أجرى المجلس مشاورات غير رسمية بشأن الحالة في تيمور - ليشتي في ١٠ آب/أغسطس، أعقبها مناقشة مفتوحة في ١٥ آب/أغسطس. وقدم المبعوث الخاص للأمين العام، إيان مارتن، معلومات مستكملة عن الطائفة الواسعة من المبادرات التي تهدف إلى تحقيق

العدل والمصالحة لفائدة شعب تيمور - ليشتي فحسب ولكن أيضا إلى تحقيق تنمية البلد على المدى البعيد. واعتمد المجلس القرار ١٧٠٤ (٢٠٠٦) في ٢٥ آب/أغسطس، الذي أنشأ بموجبه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بغرض تحقيق قدر أكبر من الكفاءة، وتحسين التنسيق والتآزر في المساعدة الدولية المقدمة إلى البلد.

الحالة في الشرق الأوسط

لبنان

٢٣ - في مشاورات غير رسمية أحرقت يوم السبت ٥ آب/أغسطس، قدم الممثل الدائم لفرنسا، السفير جان - مارك دي لا سابلير، مشروع قرار، كان ثمرة الجهود المتضافرة للولايات المتحدة وفرنسا، ويهدف إلى تحقيق تسوية دائمة للصراع بين لبنان وإسرائيل. ودعا مشروع القرار إلى وقف كامل للأعمال القتالية، وتضمن أيضا مبادئ وعناصر لوقف دائم لإطلاق النار وحل طويل الأمد لأزمة لبنان.

٢٤ - واتفق أعضاء المجلس، عموما، على أن مشروع القرار جاء في حينه ووفّر الأساس لمفاوضات تؤدي إلى وقف الأعمال القتالية.

٢٥ - واستمع المجلس، في جلسته المعقودة في ٨ آب/أغسطس، إلى كلمة ألقاها صاحب السمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة، الذي تكلم باسم مجموعة الدول العربية. وذكر أن مشروع القرار يتطلب إمعان النظر ويجب أن يأخذ في الحسبان الموقف العربي إزاء الحالة في لبنان، والبنية الاجتماعية والسياسية للمجتمع اللبناني، ومصالح لبنان ووحدته واستقراره وسلامته أراضيه. وفي رأي المجموعة العربية، يمكن التوصل إلى تسوية واضحة وحاسمة للصراع من خلال وقف فوري وشامل لإطلاق النار، وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء الخط الأزرق، وتعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ودعم القرار الذي أعلنته الحكومة اللبنانية بيسط سلطتها على كامل أراضيها من خلال نشرها للجيش اللبناني.

٢٦ - أما وزير الثقافة اللبناني والمبعوث الخاص لمجلس الوزراء اللبناني، طارق متري، فدعا إلى الانسحاب الفوري لإسرائيل من الأرض اللبنانية وأكد من جديد استعداد الحكومة لنشر الجيش مع انسحاب إسرائيل وراء الخط الأزرق.

٢٧ - وأشار سفير إسرائيل دان غيلرمان، الذي شارك في الجلسة، إلى أن الاختبار الذي واجهه المجلس لم يتمثل فيما إذا كان غير قادر على اعتماد قرار. إنما السؤال المطروح هو

ما إذا كان قادرا على إقرار سبيل للعمل، أو خطة للتغيير، كفيلة بوضع حد للتهديد الذي يشكله حزب الله على شعوب إسرائيل ولبنان والمنطقة برمتها.

اعتماد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

٢٨ - عقب مفاوضات مكثفة بشأن مشروع القرار، اعتمد المجلس في ١١ آب/أغسطس القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي دعا بموجبه إلى وقف كامل للأعمال القتالية وقدم مقترحات من أجل الانسحاب التدريجي لقوات الدفاع الإسرائيلية، من جنوب لبنان فيما تساعد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الجيش اللبناني على السيطرة على المنطقة.

٢٩ - وفي القرار، شدد المجلس على ضرورة إنهاء العنف وضرورة العمل على وجه عاجل لمعالجة الأسباب التي أدت إلى نشوب الأزمة، بما في ذلك إطلاق سراح الجنود الإسرائيليين المختطفين دون شروط. ودعا أيضا إسرائيل ولبنان إلى دعم حل طويل الأجل يقوم، فيما يقوم عليه، على الاحترام التام للخط الأزرق من جانب كلا الطرفين والتنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف. كما نص على منع وجود قوات أجنبية في لبنان دون موافقة حكومته، وعلى منع مبيعات أو إمدادات الأسلحة والمعدات ذات الصلة إلى لبنان عدا ما تآذن به حكومته. وطلب من إسرائيل تزويد الأمم المتحدة بجميع الخرائط المتبقية للألغام الأرضية في لبنان الموجودة بحوزة إسرائيل.

٣٠ - كذلك قرر المجلس زيادة حجم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى حد أقصى قوامه ١٥ ٠٠٠ جندي، وقرر أنها ستعمل، إلى جانب ولايتها الأصلية، على رصد وقف الأعمال القتالية، وتقديم مساعدتها لكفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين والعودة الطوعية والأمنة للمشردين.

٣١ - وشدد المجلس على أهمية بسط حكومة لبنان سيطرتها على كامل الأراضي اللبنانية، وطالب حكومة لبنان تأمين حدوده وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة أو المعدات ذات الصلة إلى البلاد دون موافقتها.

٣٢ - وفي بيانه عقب اعتماد القرار، أعرب الأمين العام عن خيبة أمله العميقة من أن المجلس لم يتخذ هذه الخطوة في وقت سابق وأشار إلى أن هذا العجز قد هز ثقة العالم في سلطته ونزاهته.

تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

٣٣ - نظر المجلس في تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أثناء المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ٢١ آب/أغسطس.

٣٤ - وأقر أعضاء المجلس بأن وقف الأعمال القتالية لا يزال ساريا وشجعوا طرفي الصراع على الحفاظ عليه. لكنهم أبدوا قلقهم البالغ إزاء إغارة الكوماندوس الإسرائيليين على قرية بوداي في وادي البقاع يوم ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ وأشاروا إلى أنها انتهك للفقرة ١ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي دعا فيه المجلس إلى وقف تام للأعمال القتالية. ودعا أعضاء المجلس طرفي الصراع والدول الأعضاء في المنظمة إلى احترام حظر الأسلحة ورحبوا بنشر القوات المسلحة اللبنانية في جنوب لبنان. وأعربوا أيضا عن تقديرهم لأعمال قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في مرحلة ما بعد الصراع ودعوا إلى تعزيزها فوراً لتمكينها من أداء المهام الموكولة إليها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

٣٥ - خلال جلسة مفتوحة عقدت في ٢٢ آب/أغسطس، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إبراهيم غامبري، إحاطة إعلامية للمجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأشار وكيل الأمين العام إلى أن الوقت قد حان لتترك الأحداث المفجعة التي وقعت الشهر الماضي قليلاً وإلقاء نظرة أكثر إمعاناً في عملية السلام في الشرق الأوسط التي اعتراها الركود من جراء عدم الوفاء بالوعود واللامبالاة السياسية والعنف المتبادل واحدة بواحدة بين إسرائيل وفلسطين.

٣٦ - وشدد على أن غياب حل شامل هو السبب الأصلي الكامن وراء مشاكل المنطقة، وأن التقدم صوب الحل القائم على وجود دولتين من شأنه أن ييسر حل النزاع في أجزاء أخرى من المنطقة. وأشار إلى النداء الذي وجهه مؤخراً الأمين العام من أجل تجديد الجهود الدولية لجلب الاستقرار والسلام إلى المنطقة بأسرها.

٣٧ - وشدد أعضاء المجلس الذين تطرقوا للمسألة على أنه إذا ما نفذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بكامله، فإن ذلك سيسهم بشكل إيجابي في عملية السلام في الشرق الأوسط، وبخاصة قضية فلسطين. ودعوا أيضاً إسرائيل وفلسطين إلى الدخول في مفاوضات استناداً إلى الاتفاقات والالتزامات القائمة. وشجّع المجلس على السعي إلى إيجاد حل عادل وشامل للصراع.

الأمريكتان

هايتي

٣٨ - عقدت جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في ٨ آب/أغسطس، أجرى المجلس على إثرها مشاورات غير رسمية. وقدم الممثل الخاص الجديد للأمين العام، إدموند موليت، إحاطة إعلامية للمجلس بشأن التطورات في هايتي. ولوحظ أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم في اتجاه الانتعاش، إلا أن الوضع الأمني في البلاد بقي خطيرا، وذلك كما تجلّى من خلال حوادث حرب العصابات والاختطاف والقتل. وأشاد الأعضاء ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لمساعدتها الحكومة في تعزيز الاستقرار والديمقراطية. ورحبوا أيضا بخطة الحكم والتنمية التي تمتد على ٢٥ سنة والتي اقترحها الرئيس ريني بريفال لمعالجة الأسباب الكامنة وراء انعدام الاستقرار الزمن في هايتي، ودعوا إلى زيادة المساعدة المقدمة للحكومة. وفي ١٥ آب/أغسطس، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٧٠٢ (٢٠٠٦)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى غاية ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

مسائل أخرى

مناقشة مفتوحة بشأن توطيد السلام في غرب أفريقيا

٣٩ - في ٩ آب/أغسطس، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة بشأن توطيد السلام في غرب أفريقيا. وشارك في المناقشة وزير خارجية غانا، والأمين العام، والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، والنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية قطر، ووزير خارجية كوت ديفوار، والأمين العام في وزارة خارجية غينيا، وغيرهم. وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس الخمسة عشر، وست عشرة دولة أخرى من بين أعضاء الأمم المتحدة، بما في ذلك فنلندا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

٤٠ - وفي بيان قرأه الرئيس باسم أعضاء المجلس في نهاية المداولات، شدد المجلس على استمرار حاجة دول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى الحد من الأنشطة غير المشروعة عبر حدود تلك الدول، وأكد من جديد على أهمية أن يعمل كافة قادة غرب أفريقيا جنبا إلى جنب من أجل السلام والأمن في المنطقة. وشدد المجلس أيضا على الدينامية الإقليمية للسلام والأمن في غرب أفريقيا، والترابط الفريد من نوعه بين بلدان المنطقة، ودعا إلى تعزيز التعاون فيما بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لمساعدة الحكومات في المنطقة على توطيد السلام ومعالجة القضايا

التي تخصصها عبر الحدود، من قبيل تدفق الأسلحة الصغيرة غير المشروعة، والبطالة في صفوف الشباب، ونزع سلاح المقاتلين السابقين، واستغلال الموارد الطبيعية.

٤١ - كذلك أبرز المجلس أهمية ودور لجنة بناء السلام في مساعدة البلدان الخارجة من صراعات لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين. وطلب إلى الأمين العام، بالتشاور مع أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، موافاته بحلول نهاية العام بتقرير مشفوع بتوصيات بشأن التعاون بين بعثات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة وبشأن القضايا العابرة لحدود بلدان غرب أفريقيا.